القرآن الكريم وقراءاته

كلمة "القرآن":

اختلف العلماء حول معنى لفظ "قرآن"، العلم على الكتاب الحكيم، بالرغم من أنه من الوضوح حتى يعطي السامع أيًّا كان حظه من الثقافة انطباعًا قريبًا من الصواب، لكن الواضح من الألفاظ تحار العقول في سبر غوره أكثر مما تعاني من فهم الخفي الغامض.

وللقرآن الكريم أسماء كثيرة تفهم من آيات شتى تحدثت عنه، ومن هذه الأسماء:

الفرقان– قال تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ} ١.

والكتاب –قال تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيه} ٢.

والذكر –قال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} ٣.ء مدخل في علوم القراءات (ص: ١٤)

والمثاني –قال تعالى: {اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ} ١.

والنور –قال تعالى: {قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ} ٢.

وغير ذلك كثير:

وفي تقديري أنها وأمثالها صفات كاشفة عن خصائص الكتاب، مبينة عن رسالته وأثره، شارحة لفضله، وعظم آيته في الإقناع وهداية النفوس حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ومن هنا فالعلم الغالب، السائد، المشهور إطلاقه على الكتاب الحق هو القرآن، وهو الاسم الذي اختاره الله له وسماه به، وتحدث عنه على ضوئه، يبدو هذا من هذه الآيات: {ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ} ٢، {وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا} ٤، {لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ} ٥، {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا} ٦، {وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ} ٧، {وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ} ، {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ} ٩.

إذن لفظ "القرآن" له معناه ومغزاه فماذا قال العلماء في تخريج لفظه.

القرآن في الأصل مصدر "قرأ" يقال: قرأ قراءة وقرآنًا، مدخل في علوم القراءات (ص: ١٥)

قال تعالى: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ} ١، أي قراءته، فهو إذن مصدر على وزن فعلان بضم الفاء، مثل غفران، ثم نقل من هذا المعنى المصدري، وجعل علمًا على الكتاب العزيز.

ورأي آخر: يرى أنه وصف على وزن "فُعلان" بضم الفاء مشتق من "القرآن" بمعنى الجمع، يقال: قرأت الماء في الحوض، أي جمعته؛ ولأن القرآن يجمع السور والآيات سمي بهذا العلم.

وهذا الرأي ينتهي إلى الرأي الأول؛ لأن المعنى اللغوي للقراءة هو الجمع أيضًا، كما ظهر في الآية الكريمة.

وهذان الرأيان على أساس أن اللفظ مهموز، وهو الأكثر والأشهر وذهب بعض العلماء إلى أنه غير مهموز.

فترى منهم من قال: إنه مشتق من: قرنت الشيء بالشيء إذا ضممت أحدهما إلى الآخر، وسور القرآن وآياته اقترن بعضها ببعض.

وقال الفراء: هو مشتق من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضًا، ويشبه بعضها بعضًا، وهي قرائن أي أشباه ونظائر.

ومن ناحية الاشتقاق لا يختلف هذا الرأي عن سابقه.

ويرى بعض العلماء أنه علم مرتجل فهو وضع من أول الأمر للكتاب العزيز، ولم يكن له استعمال سابق نقل منه إليه٢.

والذي نخلص إليه من مقالات العلماء حول اسم "القرآن" هو أن مدخل في علوم القراءات (ص: ١٦)

وراءه معنى عظيمًا وسمة واضحة من سمات الكتاب الحق، غابت عمن أوغلوا في التصور. واشتطوا في التخرج وذلك أن من خصائص هذا الكتاب أنه يقرأ، فقراءته عبادة يتقرب بها المسلم إلى الله، وقراءة آيات منه جزء من عبادة الصلاة، وتلاوته وتدبره منهج إسلامي للأفراد والجماعات على السواء، فهو قد تميز عن الكتب السابقة بأنه محفوظ الصدور، مثبت في السطور، تردده الألسن كل حين.

يقول الدكتور محمد عبد الله دراز:

"روعي في تسميته قرآنًا كونه متلوًا بالألسن، كما روعي في تسميته كتابًا كونه مدونًا بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية شيء بالمعنى الواقع عليه، وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد. أعني أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعًا: {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} ١، فلا ثقة لنا بحفظ حافظ حتى يوافق الرسم المجمع عليه من المنقول إلينا جيلًا بعد جيل، على الهيئة التي وضع عليها أول مرة، ولا ثقة لنا بكتابة كاتب حتى يوافق ما هو عند الحافظ بالإسناد الصحيح المتواتر"٢.

هذا المغزى الكبير رواه اسم القراءات، والإيحاءات الصادقة له، وأما ما أشير إليه من معان أخرى من نحو جمع السور، وضم الآيات فهي في المتناول، ولا تدل على سمة مميزة.

وبجاب هذه السمة المفهومة من لفظ القرآن وهو أنه كتاب من مدخل في علوم القراءات (ص: ١٧)

شأنه أن يقرأ ويتلى، حتى إن القرآن علمنا أن رسول الله ﷺ أمر بثلاثة أشياء جاءت في آية النمل التي ذكرناها آنفًا وهي:

أ- أن يعبد رب البلد الحرام ٢- أن يكون من المسلمين ٣- أن يتلو القرآن.

وفي هذا بيان أي بيان.

وثمت سمة أخرى:

هو للإنس والجن جميعًا؛ لأنه كتاب الرسالة الشاملة الخاتمة: {وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ} ، {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا، يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ} .

وأنه مصدق لما قبله من الكتب ومهيمن عليها. فهو ناسخ لكل حكم فيها يخالفه.

وأنه الآية على الرسالة الخاتمة، ولذلك ضم كل عناصر البقاء، وما من يوم يمر إلا ويظهر جديد يشهد بقدره، وعلو شأنه، فلا تنتهي عجائبه.

ومن هنا تكفل رب العالمين بحفظه؟ إذ قال عز من قائل: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} ١.

وقد يسر الله تبارك وتعالى لهذا الكتاب من وسائل الحفظ وأسبابه، مما نذكر هنا بعضه دلالة على تحقق الوعد، واستمراره.

١ منها أنه: {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ} . مدخل في علوم القراءات (ص: ١٨)

فالروح نزل به على قلب النبي محمد عليه الصلاة والسلام، فلم تكن هناك فرصة للنسيان؛ لأن النسيان أو السهو يعرض لمن يتلقى شيئًا في المرحلة الأولى من مراحل التلقي، فإذا وصل القلب وثبت فلا سبيل لنسيانه، وهذا أمر اختص الله به نبيه حفاظًا على الكتاب الخاتم.

ولأجل هذا عندما كان الرسول عليه الصلاة والسلام يردد العبارة القرآنية في أثناء التلقي قال له ربه: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ} كما قال له: {سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى} .

٢- عندما كانت تنزل الآيات من الكتاب العزيز، ويتلقاها الرسول عليه الصلاة والسلام يعلمها لأصحابه فيحفظونها ثم يتجهون للعمل بها، والعمل من أقوى العوامل للحفظ، ويأمر كتاب الوحي، وهم كثير، وعلى رأسهم زيد بن ثابت فيكتبونها على العظام والأحجار وسعف النخل وإمعانًا في المحافظة نهى النبي عليه الصلاة والسلام في هذه الفترة عن تدوين شيء غير القرآن. وقال: لا تكتبوا عني، ومن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج"١.

٣- تلقى الرسول عليه الصلاة والسلام القرآن من عند ربه بكل صور الأداء التي تستبقي معانيه، وتحافظ على أهدافه ورسالته، وتيسر لكل القبائل على اختلاف لغاتها تلاوته، وروى الصحابة عن النبي هذه القراءات ورددوها، حتى إذا اختلفوا رجعوا إلى النبي ﷺ واستمع منهم فيقول: "كذلك أنزلت".

فهذه القراءات المروية بالتواتر سبب من أسباب الحفظ؛ إذ لو كان على حرف واحد وترك للألسنة المختلفة تعانيه قد يدفعها ذلك إلى التحريف والتغيير، فكانت القراءات المتواترة محققة للصيانة والحفظ مدخل في علوم القراءات (ص: ١٩)

- بعد أن تولى أبو بكر خلافة المسلمين، واضطر إلى محاربة المرتدين ومانعي الزكاة، واستشهد في هذه المعارك جمهرة من حفاظ القرآن وقرائه الذين وعت صدورهم

الكتاب العزيز أشار عمر رضي الله عنه على الصديق بجمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يضيع شيء منه بموت القراء، فأبى عليه أبو بكر الذي اتخذ لنفسه منهج الاتباع للنبي الكريم، ورأى أول الأمر في ذلك العمل بدعة لم يعملها رسول الله ﷺ، وما زال به عمر حتى استبان للصديق أن هذا العمل هو من صميم منهج الاتباع، لأنه يهدف إلى الحفاظ على دستور الأمة، وكتابها الحق، ولنترك زيد بن ثابت يكمل القصة وقد أرسل إليه أبو بكر، فقال له: إنك رجل، شاب، عاقل، لا نتهمك، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن واجمعه، قال زيد: فوالله لنقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ من الذي أمرني به من جمع القرآن، أجمع من الرقاع واللخاف، والعسف، وصدور الرجال حتى وجدت سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ} ، حتى خاتمة السورة، فكانت الصحف عند أبي بكر حياته، حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة ابنة عمر"١.

ولا شك أن جهود الحفاظ والكتاب توافرت مع زيد الذي رأس هذا العمل حتى تم هذا الإنجاز العظيم على طريق الحفاظ على الكتاب العزيز.

٥- الجمع الثاني وكتابه المصحف العثماني، المعروف بالمصحف الإمام، ونسخت منه عدة نسخ وزعت على الأمصار وأحرق مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٠) ما عداها لتنضبط عملية القراءة على نهج سوي تم بإجماع الصحابة، وبمشورة حذيفة بن اليمان على عثمان رضي الله عنه، كما سنفصل ذلك بعد.

وكان هذا العمل أيضًا مرحلة أخرى للحفاظ على القرآن يسر الله له الصحابي الجليل عثمان وإخواته من قراء الصحابة وحاظهم، ونال شرف انتساب المصحف إليه.

٦- وضع النحو في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمعرفة أبي الأسود الدؤلي، وكان هذا العمل يهدف إلى صيانة الكتاب العزيز وحفظه بالحفاظ على اللسان الذي نزل به.

٧- اتجاه بعض النحاة القرء من تلامذة أبي الأسود إلى نقط المصحف لإزالة الإعجام بعد تفشي اللحن، واحتمال أن يستعصي فهمه على بعض هؤلاء الذين استعجموا، وهؤلاء التلاميذ نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعبد الرحمن بن

هرمز، وعنبسة الفيل "نقطوا المصحف، وأخذ عنهم النقط، وحُفِظ، وضبط، وقيد، وعمل به، واتبع فيه سنتهم، واقتدى فيه بمذاهبهم"١.

وقد ذكرت المراجع أن هذا الأمر تم بمشورة الحجاج ورأيه. فإذا وضعنا بجانب هذا صنيع أبي الأسود في وضع نقط الإعراب، وتخيره كاتبًا فطنًا يراقب حركة شفتيه، ويضبط كلمات المصحف على هذا النحو رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا٢ تبين لنا أنهم بهذا العمل الخطير قد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه، مما جعل بعض القدماء مدخل في علوم القراءات (ص: ٢١)

يظنون أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافًا منها وهم إنما رسموا في دقة نقط الإعراب إلا قواعده، كما رسموا نقط الحروف المعجمة١.

٨- وظلت الجهود في الحفاظ على القرآن الكريم قائمة على قدم وساق؛ ولأجل هذا الهدف الأسمى، وضع ما وضع من قواعد اللغة العربية نحوًا وصرفًا، وبلاغة، وفقه لغة، وتدوين شعر ونحو هذا، كما اتجه العلماء للتدوين في القراءات، وضبطها نظرًا لكثرتها وتعددها؛ إذ وضع أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤هـ كتاب القراءات، جمع فيه قراءة خمسة وعشرين قارئًا، ومما يدل على قيمة هذا العمل قول ابن الجزري: لما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق، وقل الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في هذا العصر تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات٢.

وزاد الأمر دقة وتحديدًا هذا الصنيع العظيم الذي صنعه ابن مجاهد بعد ذلك عندما تخير السبعة القراء، الذين ارتضيت إمامتهم في الأمصار الإسلامية ومن بعده عرف اسم السبعة.

يقول الدكتور شوقي ضيف: والحق أن ابن مجاهد -نضر الله وجهه- أدى للأمة عملًا باهرًا باختيار هؤلاء السبعة؟ إذ كانت قد أدت كثرة الروايات في القراءات إلى ضرب من الاضطراب عند طائفة من القراء غير المتقنين٣.

وكل جهد بذل ويبذل من أجل كتاب الله تعالى هو في حقيقته توفير للحفظ الذي وعد به رب العالمين، ووعده الحق.

مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٧)

القراءات والقراء

الفصل الأول: مفاهيم أساسية

تعريف القراءات:

القراءات: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، وهي الجمع والضم، يقال: ما قرأت الناقة جنينًا أي لم تضم رحمها على ولد، قال أبو عبيدة: سمي القرآن؛ لأنه يجمع السور، فيضمها، وقوله تعالى: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ} أي جمعه وقراءته١.

والقارئ لكل مكتوب من شأنه أن يضم أصوات الحروف في ذهنه لتتكون الكلمات التي ينطق بها وفي اصطلاح القراء: القراءات وجوه مختلفة في الأداء من النواحي الصوتية، أو التصريفية، أو النحوية واختلاف القراءات على هذا النحو اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقص؛ لأن التناقص والتضارب يتنزه عنهما الكتاب العزيز، وقد قال تعالى: {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} ٢، ولأن التناقض في القول دليل بطلانه، وقد قال رب العالمين: {لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٨)

حَمِيدٍ} ١، والتناقص لا يجتمع مع الإبانة والوضوح، وقد وصف الله كتابه فقال: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِين} ٢.

وهذا الاختلاف ينحصر في وجوه ثلاثة:

أولها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

مثالها: كلمة "الصراط" تقرأ بالصاد والسين٣، والإشمام، وكلمة "عليهم"٤ بكسر الهاء وضمها.

ثانيهما: اختلاف اللفظ والمعنى مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

مثالها: "مالك٥، ملك" في الفاتحة، فبرغم أن الملك يزيد عن المالك معنى السلطة إلا أن المراد بهما واحد وهو الله تعالى. ومثل قوله تعالى في سورة البقرة: {كَيْفَ نُنْشِزُهَا} ، "ننشرها"٦ بالراء والزاي؛ لأن المراد بهما العظام؛ لأن الله تعالى أنشرها أي أحياها، وأنشزها؛ أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت، فيجتمع المعنيان في القراءتين أخيرًا في معنى واحد.

ثالثها: اختلافهما في اللفظ والمعنى، وامتناع اجتماعهما في شيء واحد جوازًا، بل يتفقان من وجه آخر يساير المعنى العام وينتفي معه التضاد. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩)

من ذلك قوله تعالى: {وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَم} ١، بالبناء للمعلوم ثم المجهول، وقرئ بعكس هذه القراءة المشهورة: "وهو يطعم ولا يطعم" بالبناء للمجهول، ثم المعلوم في قراءة شاذة.

والوجه الذي تتفق فيه القراءتان هو أن الضمير في القراءة المشهورة يعود على الله، وفي القراءة الأخرى يعود على الولي: والمعنى العام للآية ينسجم مع القراءتين جميعًا٢. مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٩)

أساس اختلاف القراءت

...

أساس اختلاف القراءات:

لا يقوم اختلاف القراءات على اجتهاد الأشخاص، ووجهات أنظارهم، أو على أساس قياس يراعي القوم قواعده، وإنما القراءة سنة متبعة، تقوم على سند متواتر عن رسول الله ﷺ.

وقد ذكر العلماء للقراءة الصحيحة أركانًا ثلاثة:

١- صحة سندها إلى رسول الله ﷺ١.

٢- موافقتها لرسم المصحف.

٣- موافقتها وجهًا من وجوه العربية.

يقول ابن الجزري عن القراءة التي استوفت الأركان الثلاثة: لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة، أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف٢. مدخل في علوم القراءات (ص: ٣٠)

القراءة والرواية، والطريق:

يقال: قراءة فلان إذا نسبت لأحد القراء السبعة أو العشرة، أو غيرهم ممن تتوافر لقراءتهم شروط القبول التي ذكرناها كأن يقال: قراءة نافع، أو قراءة ابن كثير، أو قراءة حمزة وهكذا، أو ممن لا تتوافر فيهم الشروط كأصحاب القراءات الشواذ.

وأما الرواية: فهي التي تنسب لأحد الرواة عن القارئ كأن يقال رواية حفص عن عاصم أو رواية قالون عن نافع، أو رواية البزي عن ابن كثير ١ ولا تلزم في الرواية المعاصرة للقارئ والطريق.

والطريق: يطلق على ما ينسب للآخذ عن الراوي ولو سفل٢. مدخل في علوم القراءات (ص: ٤٧)

القراءة المقبولة والمردودة:

وضع علماء القراءات ضوابط بالغة الدقة للفصل بين قراءة مقبولة وأخرى مردودة بحيث إذا توافرت هذه الضوابط في قراءة حكمنا –ونحن مطمئنون– بصحتها وأنها قرآن يتلى ويصلى به، وإذا لم تتوافر هذه الضوابط كان لهم منها موقف آخر يعطون فيه هذه القراءة ما تستحقه من حكم، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج.

ومن الأمور المعروفة في تاريخ القراءات أنها تعددت وكثرت قبل المصحف العثماني، كما تعددت وكثرت بعد نسخ المصحف العثماني وفي ظلال ما يحتمله الرسم برغم أن المصحف العثماني من ناحية أخرى، وكما سنعلم ذلك في موطن آخر ضبط عملية الإقرار إلى مدى بعيد.

ومن هنا جاء اختلاف الأئمة السبعة والعشرة في ظلال الرسم العثماني.

قال نافع: قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته حتى اتبعت هذه القراءة. مدخل في علوم القراءات (ص: ٤٩)

الشرط الأول: السند المتواتر

يرى جمهور العلماء من الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدثين، والقراء أن شرط القراءة الصحيحة هو التواتر، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر.

والقراءة التي تكتب بسند غير متواتر لا تسمى قرآنًا ولا يقرأ بها؛ لأن من تعريف العلماء للقرآن قولهم: "المنقول إلينا بالتواتر"١.

والتواتر: هو نقل جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه٢.

يقول النويري: عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين، وغيرهم لأن القرآن –عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلًا متواترًا، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، كما قال ابن الحاجب، وحينئذ فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعات كابن عبد البر، وابن عطية، والنووي، والزركشي، والسبكي، والإسنوي، والأذرعي، وعلى ذلك أجمع القراء، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي، وتبعه بعضهم٣.

ومن عبارة النويري التي نقلها الدمياطي ما يفيد أن بعض القراء المتأخرين ومنهم مكي ومن تبعه لا يشترطون التواتر مثل ابن الجزري.

وفي تقديري أن نسبة هذا القول لمكي، وعده من المتأخرين حكم غير دقيق.

وكذلك الأمر بالنسبة لابن الجزري الذي هو من المتأخرين فعلًا توفي ٨٣٣ هـ.

أما مكي فقد عاش النصف الثاني من القرن الرابع، وأدرك الثلث الأول من القرن الخامس "٣٥٥– ٤٣٧" وهو أبعد ما يكون عما نسب إليه لأمور: مدخل في علوم القراءات (ص: ٥٠)

أولها: أنه في وصف القراءة المقبولة قال: "أن ينقل عن الثقات"١ ولفظ الجمع هنا كاف في الدلالة على قصد التواتر.

ثانيها: أنه قسم ما روى من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وذكر الشروط الثلاثة التي أسلفناها.

والقسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين٢:

إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والثانية: أنه مخالف لما أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته.

والقسم الثالث: ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية٣، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف٤ من خلال هذا التقسيم نرى مكيًّا لا يأخذ القرآن بخبر الآحاد، وهو إن قبل القراءة يمنع القراءة بها.

ثالثها: أنه ثبت عن مكي قوله: وما خالف خط المصحف أيضًا.

_____مدخل في علوم القراءات (ص: ٥١)

هو من السبعة إذا صحت روايته ووجهه في العربية، ولم يضاد معنى خط المصحف، لكن لا يقرأ به، إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد، وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه، فهذا الذي نقول به ونعتقده، وقد بيناه كله١.

تشير هذه العبارة بوضوح إلى وجهة مكي في هذه الناحية، وأنه لا يعتد بالقراءة إلا بسند متواتر.

وبناء على هذا فإن عبارته التي تقول: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي – ﷺ– وساغ وجهها في العربية، ووافقت خط المصحف"٢ لا تعني أنه لا يقول بشرط التواتر.

وأما ابن الجزري:

فنسب إليه أنه لا يقول بناء على نظمه في الطيبة؛ وعبارته وإن لم نشر للتواتر لكنها لم تنص على أنه غير شرط، وظروف الناظم تختلف عن ظروف الذي يدون العلم نثرًا، حيث يتحرى العبارة الدقيقة بعيدًا عن قيود النظم والقافية. على أن عبارته في كتابه منجد المقرئين ترفع الإيهام والاتهام، إذا اشترط التواتر في قبول القراءة الصحيحة٣. مدخل في علوم القراءات (ص: ٥٢)

الشرط الثاني: موافقة العربية

أن يكون للقراءة وجه شائع في العربية.

بمعنى أن توافق وجها مشهورًا، ومعتدًا به، مما قاله النحاة سواء أكان هو الوجه الأصح أم الصحيح؛ لأن القراءة متى ثبتت بالسند المتواتر وموافقه رسم المصحف فلا ينبغي أن ترد، بل تصبح هي حجة على قواعد النحو لا أن تكون قواعد النحو حجة عليها. وقد أحسن الكوفيون باحتجاجهم بقراءات حمزة "وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" بجر الأرحام على أنه يجوز العطف على المجرور دون إعادة الجار،

والبصريون المعارضون لهذا يقولون: إن الأرحام جرت على القسم تعظيمًا لها، وحثًا على صلتها١.

فالقراءة سنة متبعة٢، كما روي عن زيد بن ثابت.

وقد فسر البيهقي هذه العبارة بقوله: أراد –أي زيد بن ثابت– أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة، لا يجوز مخالفة خط المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة وإن كان غير ذلك سائغًا في اللغة"٣.

وقال أبو عمرو الداني: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت من الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها".

وبرغم ما أكده القراء مما يفيد أن شرط الموافقة لوجه في العربية أي وجه هو لمجرد الاستئناس ومزيد من الاستيثاق ولا ترد القراءة؛ لأجله فإننا نرى مكيًّا يخالف هؤلاء في أمرين:

أولهما: اشتراطه موافقة القراءة لوجه شائعٍ في العربية.

والآخر: أنه يرد القراءة التي لا توافق وجهًا في العربية، وإن وافقت خط المصحف، ونقلها ثقة٤. مدخل في علوم القراءات (ص: ٥٣)

الشرط الثالث: موافقة خط المصحف

هذا الشرط يكاد يجمع عليه القراء؛ لأنهم يرون أن مصاحف عثمان تمت بإجماع الصحابة الذين قرروا إحراق ما عداها، ومن هنا كان الأخذ بأي قراءة مخالفة يعني مخالفة هذا الإجماع.

نقل مكي عن إسماعيل القاضي١ قوله: فإذا اختار الإنسان أن يقرأ ببعض القراءات التي رويت مما يخالف خط المصحف صار إلى أن يأخذ القراءة برواية واحد عن واحد، وترك ما تلقته الجماعة عن الجماعة، والذين هم حجة على الناس كلهم"٢.

ويعني بترك ما تلقته الجماعة مخالفة رسم المصحف.

ثم ينتهي مكي إلى رأي استخلصه من كلام إسماعيل حول القراءات المخالفة لرسم المصحف فيقول: فهذا كله من قول إسماعيل يدل على أن القراءات التي وافقت خط

المصحف هي من السبعة الأحرف كما ذكرنا، وما خالف خط المصحف أيضًا هو من السبعة إذا صحت روايته ووجهه في العربية، ولم يضاد معنى خط المصحف، لكن لا يقرأ به؛ إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد"٣.

فالمخالفة لرسم المصحف، وإن كانت الرواية صحيحة. تعني أنها فقدت التواتر، وأنها ليست بقرآن فلا يقرأ بها مدخل في علوم القراءات (ص: ٥٤)

القراءات من حيث السند:

استبان لنا مما سبق أن التواتر شرط في قبول القراءة؛ لأن القراءة المقبولة الصحيحة قرآن، ولايثبت القرآن إلا بالتواتر وقد قسم العلماء القراءات ثلاثة أقسام:

قسم متفق على تواتره، ولا خلاف عليه بين العلماء، وهو قراءات الأئمة السبعة.

وقسم مختلف فيه، والصحيح المشهور أنه متواتر، وهو قراءات الأئمة الثلاثة: أبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

وقسم متفق على شذوذه، وهو ما زاد على العشرة١.

قال القرطبي: وقد أجمع المسلمون في جميع الأمصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة فيها رووه، ورأوه من القراءات –يعني الأئمة العشرة– وكتبوا في ذلك مصنفات، واستمر الإجماع على الصواب، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب، وعلى هذا الأئمة المتقدمون، والفضلاء المحققون كابن جرير الطبري، والقاضي أبي بكر بن الطيب وغيرهما"٢.

ويذكر علامة القراءات ابن الجزري فتوى وجهت إلى الإمام المحقق عبد الوهاب بن السبكي الشافعي.

وهذا هو السؤال: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم، هل هي متواترة أو غير متواترة؟ وهل كل ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟ وإذا كانت متواترة، فما يجب على من جحدها أو حرف منها؟ مدخل في علوم القراءات (ص: ٥٥)

يقول ابن الجزري –وهو الذي وجه السؤال للسبكي– فأجابني، ومن خطه نقلت:

الحمد لله، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف

انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لا يكابر في ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصورًا على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ولو كان مع ذلك عاميًّا جلفًا، لا يحفظ من القرآن حرفًا، ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحه، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى، ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر، معلوم باليقين، لا يتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شيء منه، والله أعلم. كتبه عبد الوهاب بن السبكي الشافعي١. مدخل في علوم القراءات (ص: ٥٥)

الاختيار في القراءات:

إسناد كل حرف من حروف القراءة إلى صاحبه من الصحابة فمن بعدهم يعني أنه كان أضبط لهذا الحرف، وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له وميلًا إليه.

وإضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراء ورواتهم تعني أن ذلك القارئ الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فصح عنده، وآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وأخذ عنه، وأضيف إليه دون غيره من القراء.

فإضافة القراءة لقارئ من القراء السبعة أو العشرة، أو غيرهم مدخل في علوم القراءات (ص: ٥٦)

أساسها: الاختيار والدوام، واللزوم، ولم يكن مرجعها اختراع القارئ أو رأيه واجتهاده١.

فمنهج الاختيار في تاريخ القراءات نشأ عنه ما عرف بالقراءات السبع أو العشر.

ومن هنا اختيار كل قارئ الحرف الذي لزمه، فنسب إليه، وصار فيما بعد إمامًا في قراءته له.

واختار ابن مجاهد القراءات السبع للقراء السبعة، وارتضى الأكثرون اختياره، وإن عارضه بعضهم.

وشاعت كلمة الاختيار في تصانيف المقرئين:

يقول ابن الباذش في كلامه عن نافع: إمام أهل المدينة والذي صاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره٢.

ويقول شعبة عن أبي عمرو بن العلاء: انظر ما يقرأ أبو عمرو، مما يختار لنفسه فإنه سيصير للناس إسنادًا٣.

ونقل ابن الجزري عن الإمام البغوي المحدث، المفسر قوله: واتفقت كلمة الأمة على اختيارهم ثم عقب بقوله: "وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم"٤.